الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء**

12 **رمضان** 1441 – 05 **مايو** 2020

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 4 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 6 |

# حقوق الإنسان: لا ارتفاع في حالات العنف خلال الحجر

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1045121

حقوق الإنسان: لا ارتفاع في حالات العنف خلال الحجر

wtn.sa/a/1045121

# • حقوق الإنسان": مؤسسات الدولة حريصة على كرامة الإنسان واحترام معتقداته

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2022708

أكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية أن الدولة ومؤسساتها حريصة على الحفاظ على كرامة الإنسان واحترام معتقدات الآخرين وديانـاتهم وحرياتهم المشروعة.

وثمنت الهيئة، عبر حسابها في تويتر اليوم (الثلاثاء)، أمر النيابة العامة بالقبض على شخص ظهر في مقطع فيديو يسيء لمقيم ويعامله معاملة مهينة، وتلفظ عليه بألفاظ مهينة للكرامة بحجة دعوته إلى الإسلام.

وكانت النيابة العامة قد أصدرت أمراً بالقبض على الشخص المسيء، استناداً إلى المادتين (15، 17) من نظام الإجراءات الجزائية ولما تقتضيه المصلحة بعد إجراءات البحث والتحري وتحليل المعرفات الرقمية والتأكد من كونه المعني بالإجراء، وإحالته إلى النيابة العامة لإكمال المقتضى النظامي بحقه.

جاء ذلك في تغريدة عبر حساب هيئة حقوق الانسان على موقع «تويتر»

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# يعامله معاملة مهينة للكرامة بحجة دعوته إلى الإسلام

# النيابة العامة تأمر بالقبض على مواطن ظهر بمقطع يسيئ لمقيم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
http://www.alriyadh.com/1819504

صرح مصدر مسؤول في النيابة العامة أنه بناء على ما تم رفعه من قبل مركز الرصد النيابي بشأن مقطع فيديو متداول بوسائل التواصل الاجتماعي يظهر محتواه قيام مواطن بالإساءة إلى مقيم من إحدى الجاليات الآسيوية والتلفظ عليه بألفاظ مهينة للكرامة بحجة دعوته إلى الإسلام كما يظهر محتوى الفيديو عدم فهم ووعي المقيم للغة العربية ولمحتوى منطوق المواطن المسيء لحداثته باللغة العربية.

وبناءً على المادتين ( 15 ، 17 ) من نظام الإجراءات الجزائية ولما تقتضيه المصلحة فقد صدر أمر النيابة العامة بالقبض على المواطن المسيء، بعد إجراءات البحث والتحري وتحليل المعرفات الرقمية والتأكد من كونه المعني بالإجراء وإحالته إلى النيابة العامة لإكمال المقتضى النظامي بحقه.

وأكد المصدر أن النيابة العامة تتابع باهتمام كل ما من شأنه المساس بحقوق المواطنين والمقيمين ومن ذلك النيل من كرامتهم وحرياتهم المشروعة أياً كانت ذرائع ذلك الاعتداء، وبين المصدر أن النيابة العامة تجري حيال ذلك ما يلزم وفق اختصاصها النظامي.

# تركي الجعويني: نعمل على تطوير الكفاءات الوطنية

# "هدف" يحتفل بتخريج أكثر من 100 قيادي وقيادية لدعم التوطين في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
http://www.alriyadh.com/1819480

حتفل صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) عن بعد مساء أمس بتخريج 101 قيادي وقيادية سعودية من القطاع الخاص، يمثلون الدفعة الرابعة من دفعات أكاديمية هدف للقيادة.

ونقل مدير عام الصندوق الأستاذ تركي بن عبد الله الجعويني في الكلمة التي ألقاها في حفل التخريج عن بُعد، تهاني ومباركة معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)

المهندس أحمد بن سليمان الراجحي لتخرج كوكبة من قياديي وقيادات القطاع الخاص، من برنامج أكاديمية هدف للقيادة، واستفادتهم من برامج الصندوق المتعددة.
وأضاف أن الصندوق يسعى لتطوير الكوادر البشرية الوطنية بما يتلاءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن إقرار الاستراتيجية الجديدة للصندوق يعد عاملاً مهماً في تحقيق ذلك.
وأشار إلى حرص الصندوق على تبني برنامج تطوير قيادي متكامل بمعايير عالمية، لكي نساعد المنشآت في تحقيق التميز والتطور والنمو، إيماناً منه بأن أبناء وبنات الوطن هم الأقدر على تولي المناصب القيادية في مختلف الأنشطة والقطاعات؛ لتحقيق تطلعات القيادة الحكيمة والوطن الغالي الذي أستثمر بسخاء في أبناءه وبناته ليكونوا مساهمين فاعلين في خدمة مجتمعهم وبلدهم.
وحث الخريجين على استثمار الجهد والوقت الذي بذلوه خلال الفترة الماضية في تطوير أدواتهم على الصعيد المهني من جهة، والإسهام في تطوير منشآتهم التي راهنت على إبداعهم وتميزهم وأفسحت لهم المجال للاستزادة من المعارف والخبرات، ودعاهم إلى استمرارية العطاء وتطوير الأداء ودعم التوطين الوظيفي في منشآتهم بما يحقق الفائدة المرجوة من البرنامج.
من جهته، أثنى الدكتور جمعة العنزي نائب المدير العام في الصندوق لقطاع دعم التدريب على اجتهاد المتدربين الذين اجتازوا رحلة تدريبية نوعية بأساليب متنوعة امتدت لثلاثة أشهر ليكونوا قيمة قيادية إضافية تهدف لدعم التوطين النوعي في منشآت القطاع الخاص، مؤكدًا أن البرنامج يأتي في إطار السعي لتحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال تمكين القيادات الواعدة الوطنية من قيادة منشآت القطاع الخاص.
ودعا خريجي البرنامج على الاستمرار بالتطور المهني وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين المشاركين في البرنامج، مؤملاً أن تثمر المشاريع التي قدّموها عن قيم مضافة في منشآتهم.
كما أكدت خلود العتيبي في كلمة ألقتها نيابة عن خريجي وخريجات البرنامج أن أكاديمية "هدف" للقيادة تحرص على إكساب موظفي القطاع الخاص جدارات قيادة فرق العمل وقيادة الأعمال، وأن الأكاديمية تنتقي النخب التدريبية من أفضل الجامعات العالمية.
وأضافت أن البرنامج يساند منشآت القطاع الخاص في بناء الكفاءات الوطنية لاختيار الأنسب لتولي المناصب القيادية، وأن البرنامج يحفز المتدربين على العطاء والاستمرارية من خلال تطوير مهاراتهم المعرفية والمهنية والتركيز على المهارات القيادية.
وقبيل ختام الحفل، نقر سعادة مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) على الزر الإلكتروني لإرسال الشهادات للخريجين والخريجات عبر البريد الإلكتروني المعتمد لكل منهم، مثمناً تميزهم وعطاءهم طيلة فترة التدريب، كما كرم القائمين والمرشدين على برنامج أكاديمية هدف للقيادة.
وتهدف الأكاديمية إلى تطوير مهارات قيادات المستقبل من منسوبي القطاع الخاص، من خلال تأهيل وتدريب الموظفين والموظفات السعوديين في القطاع الخاص، ليتسلموا إدارة وقيادة المنشآت، بما ينعكس على الأداء والإنتاجية، ورفع معدلات التوطين النوعي والمتميز.
وتعتمد الأكاديمية على نقل الخبرات العالمية وتفعيل مبادئ القيادة الفاعلة والمؤثرة من خلال العديد من الحالات والمشروعات العملية، ونقل الممارسات المثلى عالمياً والتوجيه والمتابعة والمحاكاة المباشرة أو عبر القاعات الافتراضية مع خبراء متميزين عالمياً، حيث تتجسد أهداف الأكاديمية في مساعدة منشآت القطاع الخاص على بناء الكفاءات القيادية واختيار الأنسب للمناصب القيادية، وإكساب المتدربين جدارات قيادة فريق العمل وقيادة الأعمال، والاستفادة من النماذج العالمية في تطوير القيادات

# أكدت بأنها مستمرة في حماية المال العام ومحاسبة كل من يستغل وظيفته لتعطيل مشاريع التنمية أو الأنشطة الاستثمارية

# «نزاهة»: السجن 39 عاماً وغرامة 3 ملايين ريال لـ16 شخصاً تورّطوا في جرائم فساد مالي وإداري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
http://www.alriyadh.com/1819476

صرح مصدر مسؤول بهيئة الرقابة ومكافحة الفساد بصدور أحكام قضائية ابتدائية في عددٍ من قضايا الفساد المالي والإداري، حيث اشتملت القضية الأولى على ارتكاب جرائم التفريط بالمال العام وسوء الاستعمال الإداري والرشوة والتزوير واستعمال المحرر المزوّر وغسل الأموال والتستر على مرتكبي هذه الجرائم، ويتكون أطراف القضية من (12 شخصاً)، منهم خمسة موظفين بمحكمة التنفيذ وكاتب عدل وستة أشخاص آخرين، وتأتي تفاصيل هذه القضية في إخلال عددٍ من موظفي محكمة التنفيذ بواجباتهم الوظيفية والتفريط بالمال العام نتج عن ذلك سحب مبلغ مالي يبلغ حوالي (65 مليون ريال) من حساب المحكمة لطالب التنفيذ بالرغم من عدم وصول المبلغ في حساب المحكمة من المنفذ ضده، وحصول أحدهم على رشوة من أجل المساعدة في إمضاء إيصالات إيداع مزوّرة واستعمالها في سبيل إصدار شيك لصالح طالب التنفيذ، واشتراك كاتب العدل في القضية إثر قيامه بتوكيل شخص عن طالب التنفيذ بشكل غير مشروع لغرض استعمال الوكالة في صرف الشيك بمساعدة أحد موظفي البنوك المحلية وبمشاركة وسطاء؛ وبالتحقيق مع المتورطين وإحالتهم إلى المحكمة المختصة صدرت بحقهم أحكام قضائية تراوحت بين السجن والغرامة، ووصلت عقوبة السجن لأحد المدانين بمدة (11 عاماً و 6 أشهر)، ومجموع الأحكام (22 عاماً و 10 أشهر) وإجمالي الغرامات مليون وخمس وعشرون ألف ريال، بالإضافة إلى استرداد المبالغ محل الجريمة.

وتمثلت القضية الثانية بطلب اثنين من موظفي الشئون الصحية بمنطقة الرياض رشوة مقابل صرف اعتمادات لمقاول أحد مشاريع مستشفى الملك خالد بمحافظة المجمعة، واستغلال العقود لمصلحة شخصية والتبديد والتفريط في الأموال العامة صرفاً وصيانة من خلال صرف مستخلص للمقاول بمبلغ (23 مليون ريال) في حين أن الأعمال المنجزة لا تتجاوز قيمتها (6 مليون ريال)، والشروع في إخفاء وتمويه طبيعة الأموال والتصرف بها، بالإضافة إلى ارتكاب أحدهما جريمة تزوير، وبالتحقيق مع المتورطين وسماع أقوال أطراف القضية ومنهم مقاول المشروع وأحد موظفي الشركة اللذين بادرا في الإبلاغ عن الجريمة قبل اكتشاف أمرهما، وبإحالة المتورطين إلى القضاء صدر حكم قضائي بإدانة الموظفين بالشئون الصحية بمنطقة الرياض بسجن الأول مدة (7 سنوات وستة أشهر) وغرامة مالية قدرها مليون ومائة وعشرون ألف ريال، وسجن الثاني مدة (6 سنوات وستة أشهر) وغرامة مليون وعشرون ألف ريال.

أما ما يتصل بالقضية الثالثة والمتورط فيها أحد موظفي أمانة منطقة الرياض إثر تقاضيه مبلغاً مالياً وقدره (250 ألف ريال) كرشوة مقابل إصدار رخصة تأهيل لمكتب استشارات هندسية بطريقة غير نظامية، وبعد التحقيق مع المتورطين ومواجهتهم بالتهم المنسوبة إليهم، تم إحالتهم إلى القضاء وصدرت بحقهم أحكام قضائية بالسجن للراشي والمرتشي لمدة سنة وستة أشهر لكل واحد منهما بالإضافة إلى غرامة مالية.

وتؤكد الهيئة بأنها مستمرة في حماية المال العام ومحاسبة كل من يستغل وظيفته لتعطيل مشاريع التنمية أو الأنشطة الاستثمارية أو الإضرار بالمصلحة العامة بأي صورة كانت؛ كما تقدر الهيئة ما تبذله كافة الجهات الحكومية من جهود لتقديم خدماتها للمستفيدين بشفافية وسهولة ووفق مبدأ سيادة النظام، وتعاونها التام في الإبلاغ عن أي تصرفات فردية غير مسؤولة تسعى للكسب غير المشروع.

9

كما ترفع شكرها وتقديرها لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على ما تلقاه من دعم وتوجيهات مستمرة لتأدية اختصاصاتها وبما يعود بالنفع والخير على الجميع.

# دعا هيئة الغذاء بمتابعة وضع علامة الجودة على علب المياه المعبأة

# الشورى يطالب بعقوبات صارمة لإعلانات مشاهير التواصل المضللة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
http://www.alriyadh.com/1819355

طالب مجلس الشورى اليوم الاثنين الهيئة العامة للغذاء والدواء ببذل المزيد من الاجراءات الصارمة وسن العقوبات اللازمة للحد من إعلانات مشاهير التواصل الاجتماعي المضللة وهي توصية إضافية مقدمة من عضو المجلس جواهر العنزي على التقرير السنوي للهيئة، كما دعا إلى الإفصاح عن مستوى ثاني أكسيد الكبريت على المنتجات الغذائية الاستهلاكية بشكل واضح وهي توصية إضافية مقدمة من عضوي المجلس طارق فدعق و غازي بن زقر.
وشدد الشورى على تعزيز التدابير اللازمة، لضمان فعالية الأدوية المحلية والمستوردة، وطالب هيئة الغذاء والدواء بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وضع علامة الجودة على علب المياه المعبأة في جميع المصانع لطمأنة المستهلك حول جودة المنتج، والعمل على معالجة أسباب ضعف جودة بعض السلع المستوردة خصوصاً المعاد تصديرها.

# بؤر لاختباء الخارجين على القانون وأماكن للأنشطة الممنوعة

# شوريٌ يحذر من تكدس العمالة في الشقق ويطالب بإلزام الملاك إعادة التأهيل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
http://www.alriyadh.com/1819354

حذر عضو مجلس الشورى هزاع بكر القحطاني من خطر تكدس العمالة في الأحياء القديمة، وقال إن الجهود الحالية للسيطرة على انتشار وباء كورونا أبرزت مشكلة تكدس العمالة في الأحياء القديمة بالمدن الكبرى، و في هذه الأحياء بشكل عام ويتكدس عدد كبير منهم في شكل جماعات في وحدات سكنية صغيرة وغير صحية ومن الأمثلة على ذلك ما تم اكتشافه من قبل الأجهزة الأمنية والصحية عن سكن أكثر من 90 عامل في شقة سكنية هي عبارة عن غرفتين وصالة، وأضاف عضو الشورى : إن هذه المشكلة في جزء منها هي متاجرة بإيواء واستغلال لهذه العمالة الذين يبحثون عن سكن رخيص جداً حتى لو كان غير قابل للسكن الادمي من قبل مقيمين آخرين يستأجرون هذه الوحدات السكنية المهجورة او

غير قابله للاستخدام من أصحاب هذه العقارات بإيجارات رخيصة ويكدسون فيها العمالة لتحقيق اكبر عائد ممكن دون إعادة تأهيل او مراعاة للعدد الذي يمكن استيعابه من السكان.
ولفت القحطاني إلى أن هذه المشكلة ليست صحية وبيئة فقط بل أمنيه ايضاً وخطر على الصحة لأن هذه العمالة تعمل في المطاعم والأسواق والمهن كالحلاقة وما لذلك من خطر كبير على صحة الناس وانتشار الأوبئة بشكل عام ، كما أنها مشكلة أمنيه تحتاج الى التعامل معها بجدية وحزم، فهي تمثل بؤر الاختباء للعمالة غير النظامية والخارجين على القانون وأماكن للأنشطة الممنوعة، وقال" مالم تتحرك الجهات الرسمية بسرعة لإصدار نظام يلزم أصحاب هذه العقارات او المستأجرين بإعادة تأهيل هذه المساكن قبل السماح بتأجيرها وتقنين عدد السكان لكل وحدة السكنية وإيجاد اليه لتنفيذه واستدامة مراقبته فان المشكلة سوف تستمر" وأضاف: وأخشى ما أخشاه أنه بعد نجاحنا في احتواء الوباء في القريب العاجل فان استمرار الوضع على ما هو عليه حالياً يجعل ذلك بؤر خطرة لعودة الوباء لا قدر الله وسوف يكون ذلك اخطر وأكبر كلفة من انتشاره الحالي لان الانتشار سوف يكون من الداخل عكس الوضع الحالي الذي جاء من الخارج وبدء التصدي له من منافذ دخول محددة.

# »العدل": 190 ألف خدمة خلال شهر دون زيارة المحاكم

# 100ألف مكالمة هاتفية و37 ألف بريد إلكتروني

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
https://www.al-madina.com/article/685170

المدينة - الرياض

A A

عملت الوزارة العدل من خلال مركز التواصل الموحد 1950 على تقديم العديد من الخِدْمات للمستفيدين داخل السعودية وخارجها على مدار الساعة دون الحاجة لزيارة المحاكم وكتاب العدل، وذلك في ضوء اتخاذ التدابير وكل ما من شأنه رعاية الصحة العامة للمواطنين والمقيمين وسلامتهم خلال الفترة الحالية، حيث تسعى الوزارة إلى تقديم أرقى الخِدْمات الممكنة للمستفيدين، والبحث عن أسهل الوسائط العملية لتسهيل إنجاز المواطن والمقيم للخدمة التي يرغبها، وسط بيئة عملية عالية المستوى.

وكشف التقرير الصادر عن وزارة العدل بأن مركز التواصل الموحد استطاع خلال شهر أبريل 2020 من تنفيذ أكثر من 190 ألف خدمة، تشمل (البريد الإلكتروني - مكالمة هاتفية - محادثة مباشرة - خدمة ذاتية - مكالمة توثيق.(

وبلغت المكالمات الهاتفية أكثر من 100 ألف مكالمة كأكثر الخِدْمات المقدمة، فيما وصل عدد البريد الإلكتروني الوارد أكثر من 37 ألف بريد، كما بلغت المحادثات المباشرة أكثر من 25 ألف محادثة، تليها الخِدْمات الذاتية بـ24 ألف خدمة، إلى جانب أكثر من 5 آلاف مكالمة توثيق.

وأوضح التقرير أن معدل مدة المكالمات هو 4 دقائق، وانتظار المستفيد لا يتجاوز الدقيقة الواحدة، وبلغت نسبة رضا المستفيدين 88%

، كما أظهر التقرير أن عدد الوكالات الصادرة بلغ أكثر من 3 آلاف وكالة مصدرة.

وكانت أبرز أسباب التواصل مع المركز هي (استفسار متخصص - استفسار الخِدْمات الإلكترونية - متابعة الطلب.(

يشار إلى أن مركز التواصل الموحد يقدم خِدْماته للمستفيدين باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك من خلال الاتصال الهاتفي أو رسائل البريد الإلكتروني إلى جانب إتاحة التواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي.

# وزارة العدل تطلق منظومة خدمات عن بُعد.. مسيرة العدالة مستمرة حتى مع "كورونا"

# خدمة مليون مستفيد في أماكنهم من خلال مبادرات مبتكرة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 05 رمضان 1441هـ - 28 إبريل 2020م
https://sabq.org/HxV6Lh

بمنظومة الخدمات العدلية عن بعد، مسيرة العدالة مستمرة، وأزمة كورونا أصبحت تحدياً كبيراً لكافة الجهات الحكومية استطاعت وزارة العدل معها مواصلة تقديم خدماتها، وتعزيز بنيتها التقنية والتحول السريع من تقديم خدماتها في المرافق إلى خدمة المستفيدين عن بعد.
وقامت الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات وفق مبادرات وأساليب مبتكرة، مكنت من خلالها الوكالات والإدارات والأقسام في الوزارة من الاستمرار في أداء أعمالهم، بهدف خدمة المستفيدين في أماكنهم، دون أن تتعطل مصالحهم بسبب الأزمة.
وشملت "منظومة الخدمات العدلية عن بعد" جميع قطاعات الوزارة المختلفة، مثل القضاء والتنفيذ والتوثيق والصلح والتدريب، واستفاد من هذه الخدمات نحو "مليون مستفيد" عبر منصاتها المختلفة، وهي: بوابة ناجزNajiz.Sa ، تطبيق الوزارة، ومركز التواصل الموحد 1950، إلى جانب المنصات التابعة للوزارة مثل: مركز التدريب العدلي، الموثق، ونافذ، وتراضى، والمزاد الإلكتروني وغيرها.
وكان وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أكد في عدة اجتماعات عقدها مع قيادات الوزارة على مواصلة العمل لاستكمال منظومة الخدمات العدلية عن بعد، في ظل الإجراءات الاحترازية التي أقرتها المملكة للحد من تفشي فيروس كورونا.
وأوضح الوزير أن الوزارة عملت على بناء منظومة خدمات خلال الأعوام الماضية مواكبةً لرؤية المملكة 2030 ودعماً للتحول الرقمي الشامل للخدمات الحكومية تسهيلاً على المستفيدين وخدمةً لهم، بما سيكون المرتكز الأهم بإذن الله لنجاح العمل العدلي عن بعد.

أرقام أسابيع العمل عن بعد:
وكانت النتائج الأولية لتلك الجهود، أن قامت المحاكم "عن بعد" خلال الفترة الماضية، بإصدار أكثر من 10 آلاف حكم، و15 ألف قرار استئناف، كما قام قطاع التنفيذ بإنجاز 177 ألف عملية، واستقبل 84 ألف طلب تنفيذ من المستفيدين.
أما قطاع التوثيق، فقدم 70 ألف عملية توثيق، معظمها وكالات وافراغات عقارية، تتجاوز قيمتها 152 مليون ريال، إلى

جانب 12 ألف عملية توثيق نفذها الموثقون. بينما استفاد من خدمات بوابة "ناجز"، ومركز "الاتصال الموحد1950" مجتمعة 750 ألف مستفيد، وهم في أماكنهم.

قرارات وخدمات

ومن أبرز الإجراءات العدلية المتخذة خلال الفترة الماضية لتقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين، خلال جائحة كورونا:

القضاء:

-إطلاق خدمة تأجيل الجلسات.

-إطلاق خدمة تبادل المذكرات القضائية إلكترونياً.

-إطلاق المرحلة التجريبية لخدمة التقاضي عن بعد.

-إطلاق خدمة الصك الالكتروني.

-إطلاق خدمة المصادقة عن بعد.

-تفعيل المصادقة الإلكترونية على القرارات في محاكم الاستئناف.

التنفيذ:

-إطلاق منصة نافذ الإلكترونية للسندات التنفيذية.

-إطلاق منصة المزاد الإلكتروني، وإقامة مزادات إلكترونية.

-إطلاق خدمة المصادقة عن بعد لمحضر الضبط للقاضي والأطراف.

-إطلاق خدمة إيداع وتحويل المبالغ من حساب المحكمة إلى حساب طالب التنفيذ.

-إطلاق خدمة صرف الشيكات عن بعد في محاكم التنفيذ.

-رفع جميع قرارات الحبس الصادرة من محاكم التنفيذ.

-إتاحة جميع خدمات محاكم التنفيذ للمستفيدين من منازلهم.

التوثيق:

-تفعيل إصدار جميع أنواع الوكالات من خلال بوابة "ناجز"، ومركز التواصل الموحد 1950.

-تدشين المرحلة الأولى من خدمة نقل ملكية العقارات إلكترونياً وذلك بتفعيل البيع والشراء في عملية إلكترونية بالكامل.

الخدمات الأخرى:

-إطلاق منصة تراضي الرقمية لحل النزاعات بالصلح عن بعد.

-إطلاق برامج التدريب عن بعد لمستفيدي مركز التدريب العدلي.

-تفعيل التراخيص العدلية.

-إتاحة العمل 24 ساعة في مركز التواصل الموحد 1950.

-إتاحة 120 خدمة إلكترونية يستفيد منها المواطنون والمقيمون في منازلهم.

# سلامتك_بمنزلك_غايتنا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05. إبريل 2020م
http://www.alriyadh.com/1819404

## نايف آل زاحم

تفرض الإجراءات الجديدة المتعلّقة بمنع التجوّل والتزام المنازل للحدّ من انتشار وباء كورونا، احتياطاتٍ إضافيةً لا بدّ أن تتوفّر في المنازل، لحماية الأفراد والأسر من الحرائق أو الصعق الكهربائي أو الأذى الجسدي، بأي أداة أو طريقة كانت.

وفي هذا السياق.. تأتي الحملة الإعلامية التوعوية للمديرية العامة للدفاع المدني، تحت عنوان #سلامتكبمنزلك غايتنا، وهي جزء من الدور المهم الذي تضطلع به المديرية خلال هذه الأزمة الاستثنائية، والتي استُنفرت للتعامل معها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتكاملت في التصدّي لها جهودُها وأنشطتها، سواء تلك الجهات المعنية بالتعامل المباشر مع الجائحة، أو التي تتعامل مع آثارها ونتائجها المتوقعة.

وتتضمّن حملة المديرية العامة للدفاع المدني، إرشادات ونصائح موجّهة للأفراد والأسر في المنازل، توفّر السلامة الوقائية، وتقي - بإذن الله - من الكثير من المخاطر، وتحدّ من إمكانية وقوعها.

ومن بين الأدوات التي يتعيّن توفيرها في المنازل، وفق إرشادات الدفاع المدني، جهاز كاشف الدخان، الذي يُنذر باحتمالية اندلاع الحرائق، من خلال تحسّسه لأي دخان منبعث ناتج عن احتراق، ويُنبّه سكان المنزل إلى ذلك، وقد أثبت هذا الجهاز فاعليته في أنحاء العالم، وكان سبباً في إنقاذ الكثير من الأرواح، وسلامة المنازل والممتلكات.

كما تنصح المديرية العامة للدفاع المدني، بتوفير طفاية حريق متعددة الأغراض، للتعامل مع أي حريق منزلي مهما صَغُر، بالإضافة إلى بطانية الحريق، التي تُعدّ أحد عناصر السلامة من الحرائق، للتعامل معها من بداية نشوبها.

وتشمل إرشادات الدفاع المدني في هذه الحملة التوعوية، نصائح تتعلّق باختيار التوصيلات الكهربائية ذات الجودة العالية، وتجنّب تحميلها جهداً فوق طاقتها الموضّحة، لتلافي حدوث ذوبان في الأسلاك وانفجار التوصيلة، والتسبّب في حدوث حريق أو صعقة كهربائية قد تكون مميتة.

هذا بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بإقفال اسطوانة الغاز بعد الاستخدام، والتأكد من عدم وجود تسريب بها، باستخدام كاشف تسرّب الغاز.

كما يزيد إجراء التزام المنازل، من مخاطر الأدوات الحادة وموادّ التنظيف والأدوية على الأطفال، ما يفرض الاهتمام المتزايد بإبعادها عن متناول أيديهم، فضلاً عن مراقبتهم أثناء السباحة في المسابح المنزلية، وتدريب كافة أفراد الأسرة على عمليات الإخلاء في أوقات الطوارئ.

بالتزام هذه الإرشادات، تكون أسباب الوقاية من مخاطر الحرائق والصعق الكهربائي والأدوات الحادة والموادّ السامة، قد تحقّقت، لتُجنّب الفرد والأسرة - بحول الله - كوارث منزلية محتملة.

# العنف الأسري.. أزمة مفاهيم وغياب وعي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
https://www.al-madina.com/article/685199

## مازن السديري

مشاهد مؤلمة راجت في وسائط التواصل الاجتماعي خلال الفترة الأخيرة، ظهرت فيها حالات من العنف الأسري تعرض لها أطفال، راح بعضهم ضحايا للتعنيف من ذويهم.. وتجاوبت الأجهزة المختصة مع تلك الحالات بما تقتضيه من سرعة في التحرك وبدأت إجراءاتها الرسمية.. ورغم أن تلك الحالات باتت أمام منصات القضاء إلا أن ما أثار التفاعل الشعبي الواسع معها أنها وقعت في شهر الصوم الذي هو موسم للرحمة والعطف، كما حدثت في خضم السعي الجاد من الدولة لتوفير الحماية للأطفال والقاصرين، وتوفير الدعم المطلوب لهم، ولا أدلّ على ذلك من الأمر الملكي الكريم الذي صدر خلال الأيام الماضية بإلغاء عقوبة الإعدام بحق القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، والاكتفاء بإحالة المذنبين منهم إلى دور مخصصة للأحداث مدة لا تتجاوز عشر سنوات، يخضعون فيها للتقويم والتربية الصحيحة، وتوفر لهم فرص مواصلة التعليم لضمان مستقبلهم الدراسي.

ومع أننا كمجتمع سعودي تعارفنا على قيم التراحم والتعاطف، إلا أن ما يثير الدهشة هو أن مثل هذه الحالات تتكرر في كثير من الأحيان، مما يرفع العديد من الأسئلة حول مسبباتها، وهو ما يؤكد أن المشكلة ترتبط في الأساس بخطأ في المفاهيم وغياب للإدراك السليم.. ويؤكد كثير من المختصين أن هناك حاجة إلى زيادة الوعي لدى الكثيرين بحقوق الأطفال وكيفية التربية السليمة، والآثار السيئة التي يتركها اللجوء إلى العنف، وتبصيرهم بالمنهج النبوي الشريف في هذا الشأن، حيث كان عليه أفضل الصلاة والسلام من أشد الناس رفقًا في التعامل مع الجميع، والأطفال بصفة خاصة، وتحفل السيرة النبوية المطهرة بقصص مبهرة في هذا الجانب.

هذا الدور من وجهة نظري لا يتأتى إلا إذا شاركت في ذلك جميع مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها المساجد والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام، وكافة الفاعلين ومشاهير التواصل الاجتماعي الذين باتوا مؤثرين على نطاق واسع، عطفًا على ما يملكونه من نسب مشاهدة عالية، إضافة إلى تكثيف الوعي لدى الطلاب والتلاميذ منذ سن مبكرة بحقوقهم وواجباتهم، لاسيما في ظل الخطوة الصائبة التي اتخذتها القيادة الرشيدة بتضمين مادة حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية.

**ومع التسليم بضرورة تفعيل القوانين وتشديد العقوبة بحق المتجاوزين وتوفير بيئة قانونية سليمة لحماية الأطفال والقاصرين، إلا أن ذلك لا يكفي وحده لوضع حلول لمشكلة العنف الأسري، لأن القضايا المرتبطة بالمفاهيم الخاطئة لا يمكن تصحيحها بالجانب القانوني فقط، فلا بد من التركيز على تصحيح تلك الأفكار المغلوطة، وتبيان الحقائق، وتأكيد موقف الشرع الكريم، ومن ثم يتكامل الجانب القانوني مع الجهد التوعوي لتحقيق الأهداف المنشودة.**

هناك نقطة في غاية الأهمية ينبغي التنبه لها وهي ضرورة عدم إبداء أي نوع من التعاطف مع من يلجأون إلى استخدام العنف مع الأطفال، سواء كانوا معلمين أو آباء، فقد شاهدنا خلال الفترة الماضية بعض الأصوات التي حاولت إيجاد مبررات لمن مارسوا التعنيف البدني بحق التلاميذ، بدعوى حثهم على الاجتهاد، أو اختلاق أعذار لآباء تناسوا واجباتهم الأساسية وارتكبوا تجاوزات بحق أبنائهم، فالتربية لم تكن يومًا مبررًا للتعذيب، والتعليم لا يمكن أن يتم بالإكراه، إنما هو رسالة سامية يقوم بها الرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، سبيلهم الوحيد في ذلك هو النصيحة والحث والتحفيز.

أبناؤنا أمانة في أعناقنا، ونحن مسؤولون عنها أمام الله يوم القيامة، ولإنجاز هذه المسؤولية لا يكفي فقط توفير الأكل والشرب والسكن، فالحيوانات لها تلك المزايا، بل إن واجبنا هو غرس المفاهيم الصحيحة في أذهانهم، ومساعدتهم كي ينشأوا تنشئة صحيحة، ومن ثم لا بأس من العقاب المناسب الذي يؤدي إلى التصحيح والتقويم، إذا كان ضروريًا، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن يكون بدنيًا قاسيًا، فالهدف منه ليس الانتقام، وإنما التنبيه والتوجيه، فتعذيب الصغار لا

يغرس في نفوسهم إلا بذور الكراهية والحقد، ويكفي الإشارة إلى أن رجال التربية وقادة الأجهزة الأمنية يؤكدون أن غالبية الذين تورطوا في جرائم السرقة والمخدرات والقضايا الأخلاقية كانوا ضحايا في طفولتهم لاعتداءات بدنية قاسية وتعنيف أسري مؤلم تعرضوا له ممن لم يدركوا مهمتهم الأساسية واعتقدوا أن هؤلاء الأطفال جزء من أملاكهم بإمكانهم التصرف فيها كيفما شاءوا.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 05 رمضان 1441هـ - 28 إبريل 2020م

http://www.alriyadh.com/1819430

المصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 12 رمضلن 1441هـ - 05 مايو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/05/05/article_1820456.html